

إيتوك ضد بولت: حالة خطاب كراهية أسترالية مثيرة للجدل

يشرح ماكس هاريس لماذا تم إثبات خرق الصحفي أندرو بولت لقانون التمييز العنصري الأسترالي بسبب مقالات حول "السكان الأصليين ذوي البشرة الشاحبة".



في أغسطس/آب 2009، كتب الصحفي الأسترالي أندرو بولت عدة مقالات وتحويلات للصحيفة الأسترالية ذا هيرالد صن، يدعي فيها أن بعض السكان الأصليين الأستراليين كانوا يعرفون أنفسهم كسكان أصليين من أجل كسب فوائد سياسية ومالية. ادعت بات إيتوك، وهي واحدة من النساء المشار إليهم في المقالات، لدى المحكمة الأسترالية الفدرالية بأن هذه المقالات كانت سلوكاً عدوانياً مبنياً على العرق وبذلك خرقت قانون التمييز العنصري الأسترالي لعام 1975.

أشار القاضي في هذه القضية برومبيرغ ج، في قرار حكم مطول من 470 مقطع يمكن قراءته [هنا](#)، بأن هناك اثنتين من القيم التي أسست للفقرة 18 من قانون التمييز العنصري: الحاجة لأن يعيش الأستراليون بدون أي أذى للذكاك العنصرية المسبقة، وكذلك قيمة حرية التعبير.

أشار القاضي برومبيرغ إلى أنه عندما نأتي لتطبيق القانون على الوقائع فإنه لكي تكون الإساءة المبنية على العرق «في حدود المعقول»، يجب أن يكون هناك فرصة حقيقية (وليس بعيدة أو متخيلة) بأن شخصاً أو مجموعة ستشعر بالإساءة، الترهيب، الإهانة، أو الإذلال. وذكر بأن المقالات نقلت تهمة بأن أفراداً كانوا يعرفون عن أنفسهم كسكان أصليين لتهادف نشاطية أو سياسية، وأن هؤلاء الأفراد لم يكونوا

سكاناً أصليين بحق. من المحتمل أن ينتر النظر إلى هذا على أنه كلام حقيقي، وهو ما يهكن أن يقود إلى التردد من قبل المجموعة في التعبير عن هويتها. لذلك فإن برومبيرغ وجد بأنه على النقل فإن قسماً من المجموعة قد يشعر-ضمن حدود المعقول- بالإساءة.

إن الدفاع بناء على الحق في التعليق المقبول تطلب أن يكون بولت وهيرالد ويكلي تايمز (مؤسسة نشر الصحيفة) يتصرفان بناء على المعقولة وحسن النية، وأن يكونا يقدمان تعليقات بناءً على حقائق واقعة. لكن القاضي برومبيرغ وجد بأنه كان هناك أخطاء واقعية في المقالة. وافق على أن حرية التعبير تتضمن الحرية في الحديث بشكل عدواني؛ مع ذلك، فإن اللغة المستعملة في المقالة كانت تحريضية، استفزازية وساخرة. أما بخصوص الدفاع عن فعل التعبير لغرض حقيقي يخص المصلحة العامة، الفقرة 18D، وجدت المحكمة أن الصحفي كان قد ذهب أبعد بكثير مما هو ضروري لتقديم وجهة نظره. بناء على ذلك، أقر القاضي بأن إعلاناً بأن المقالات كانت غير قانونية كان أمراً ملاماً، لكنه مع ذلك رفض علاجات أخرى، مثل طلب سحب المقالات من الموقع الإلكتروني. ولم يتم إجازة أي عطل وضرر.

منشور بتاريخهايو 9, 2014